مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

الحرب السورية والتهديد المتزايد للإرهاب والطائفية في الشرق الأوسط (٢-٢)

بناء قوات الأمن العراقية (٢-٢)

قانون الأحوال الشخصية الجعفري يعيد المرأة العراقية عقوداً إلى الوراء

السنة الثانية

العدد ((٦٩))

الخميس / ٢٤ / ٤ / ٢٠١٤

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

(آل عمران/ ١٩١)

في هذا العدد

الافتتاحية

- قانون الأحوال الشخصية الجعفري | ٣

مقالات استراتيجية

- الحرب السورية والتهديد المتزايد للإرهاب والطائفية في الشرق الأوسط (٢-٢) | ٤
- بناء قوات الأمن العراقية (٢-٢) | ٧
- قانون الأحوال الشخصية الجعفري يعيد المرأة العراقية عقوداً إلى الوراء | ١٢

شؤون اقتصادية

- العراق ينوي إطلاق استراتيجية استثمارية بعيدة الأمد لإنشاء سدود ومسطحات مائية | ١٦
- الأوبك: إنتاج النفط العراقي لشهر شباط هو الأعلى منذ ٣٤ عاماً | ١٧

هيئة التحرير

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

حيدر رضا محمد

حسين باسم عبد الأمير

مؤيد جبار حسن

لقاء حامد عباس

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

التدقيق اللغوي

م.م. علاء صالح عبيد

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

العدد [٦٩]

قانون الأحوال الشخصية الجعفري

ننشـــر في هذا العدد ترجمة ملخصة لمقال بقلم إحدى كبـــار باحثي مجلس العلاقـــات الخارجية «ايزوبيل كولمان» ســـلطت فيه الضوء على «**قانون الأحوال الشـــخصية الجعفري**» الذي أثار الكثير من النقاش والجدل وردود الأفعال المؤيدة والمعارضة.

وبهذه المناسبة نود أن نطرح الملاحظات الآتية:

١- إن طـــرح أي مشـــروع قانون يجب أن يســـبقه **تقييم اســـتراتيجي للظروف التي يمر بها البلد**، وهل هناك بيئة مناسبة تمرر مثل هذه الطروحات بسلاسة أم لا؟ لأن إجـــراء مثل هذا التقييـــم والتقدير يعد من تجليات الحكمة المعبرة عن التصرفات المناسبة في الأوقات المناســـبة، وكما يقول المثل الشهير: «لكل مقام مقال».

٢- إن طرح هذا القانون يبيّن مدى **الاختلاف الواسع في وجهـــات النظر** بيـــن الإســـلاميين والعلمانيين، ومساحة الهوة الكبيرة التي تفصل بين التيارين، الأمر الذي يوضح **عمق القطيعة** بينهما.

٣- هذه القطيعة المعرفية ولربما النفســـية تحتاج إلى **المراجعـــة العقلانية الدؤوبة** وعـــدم المبالغة بردود الأفعال من قِبل الطرفين، وتحتاج إلى الاهتمام الجدي بالتواصل الفكري بشـــكل مســـتمر لتحقيق المصلحة الوطنية العليا.

٤- في هذا المقال هناك **تحريض واضح ومبالغة لربما متعمدة بردود الأفعال (كما نلاحظ في الفقرة أدناه)**، الأمر الذي يستدعي منّا جميعاً الحذر وعدم الاستجابة لهذا التحريض والاستفزاز، والتحرك بشكل مسؤول وواعي لتلافي خلق أزمات جانبية لاتتحملها ظروف العراق الحالية.

[إن قانون الأحوال الشـــخصية الجعفري من شـــأنه أن **يقـــوّض على نحو خطير حقـــوق المرأة والطفل** من خلال الســـماح **بتعدد الزوجات** بلا قيود، وفرض قيود على حركة المرأة مشابهة لقيود جماعة طالبان، كما أنه ينصّ على **زواج الفتيات في ســـن التاســـعة** والطلاق التعســـفي والحضانة غير المتكافئة ووضع حد للزواج بين الأديان].

٥- إن بعـــض الانتقادات الموجهة للقانون مثل **زواج القاصرات** يســـتدعي من المتخصصين وقفة جماعية جادة ومراجعة عقلانية لســـن الزواج المحدد **بإكمال تسع سنوات قمرية**، وعلى الخصوص إذا عرفنا بأن هناك اجتهادات متعددة تتعلق بهذا السن، فهناك مثلاً من يرفعه إلى ثلاث عشرة سنة أو أكثر.

٦- إن طرح هذا القانون يُعد مناسبة جيدة **لنبذ التطرف والتعالي على الآخر** من قِبل كل الأطراف التي تريد أن تتعايش بشكل سلمي وحضاري.

٧- لذلـــك ندعو من هـــذا المنبـــر كل الأطراف إلى **نبذ التعصب والتطـــرف** والانفتاح على الرأي الآخر والتحلي بالعقلانية والمنطق والواقعية.

نحن ندرك بأن الاســـتجابة لهـــذه الدعوة من الأمور الصعبة جداً ولكنها **ليســـت مســـتحيلة** بالنسبة للذين يشعرون بالمسؤولية تجاه المجتمع ويتحلون **بالوعي الاستراتيجي** اللازم.

العدد [٦٩]

الحرب السورية والتهديد المتزايد للإرهاب والطائفية في الشرق الأوسط (٢-٢)

الكاتب: الدكتور ماثيو ليفيت/زميل أقدم ومدير معهد ويكسلر وبرنامج ستاين لمكافحة الإرهاب في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

ترجمة وتلخيص: قسم الترجمة

مراجعة: د. نصر محمد علي

إن عواقب الحرب السورية ستكون وخيمة على المنطقة حتى بعد انتهاء الحرب نفسها، وقد تواجه المنطقة بأسرها خطر عدم الاستقرار وفرص ظهور المتطرفين في المستقبل المنظور، لذا سيكون عدم الاستقرار المزمن سمة من سمات المنطقة بسبب الضعف المتزايد للدولة وانتعاش الطائفية والإسلام المتطرف والقبلية

حرب طائفية بالوكالة في بلاد الشام

عدّ لفيت الحرب السورية حرباً تقليدية بالوكالة بين المملكة العربية السعودية ودول الخليج السنية الأخرى من جهة، وإيران من جهة أخرى، مع إضافة الصبغة المذهبية الخطيرة لها، وهو أمر مقلق للغاية ويوحي بأنه صراع طويل الأمد بين السنة والشيعة ونضال للحفاظ على الوجود والدين، وهذا يشير إلى أن الحرب في سوريا تجري الآن على مستويين متوازيين أحدهما يركز على نظام الأسد والمعارضة السورية، والآخر على وجود تهديدات بين الطائفتين السنية والشيعية. وقد يكون المستوى الأول قابلاً للتفاوض نظرياً أما المستوى الآخر فهو من المؤكد غير قابل للتفاوض، **إذ إن تداعيات عدم الاستقرار في المنطقة هائلة وتتجاوز بلاد الشام وقد أصبحت مباشرة وقوية في لبنان إلى الغرب والعراق من الشرق أكثر من أي مكان آخر.** ففي لبنان بشكل خاص على مدى العامين الماضيين أصبح دور حزب الله القتالي في سوريا أكثر رسمية وعلانية، وفي الوقت نفسه ازداد العنف الطائفي بشكل كبير في لبنان، تمثل باشتباكات مسلحة بين مقاتلين من السنة والعلويين في طرابلس، وبين السنة والشيعة في صيدا، وتفجيرات قام بها متشددون من جبهة النصرة في لبنان وتم ضرب معقل حزب الله في الضاحية في بيروت في مناسبات متعددة، وحتى السفارة الإيرانية في بيروت كانت هدفاً لتفجير انتحاري مزدوج.

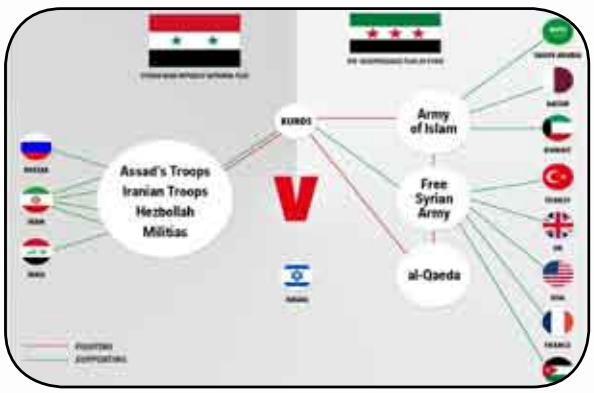

وضع حزب الله نفسه في بؤرة الصراع الطائفي، عندما انضم إلى نظام الأسد ومؤيديه من العلويين وإيران، وحمل السلاح ضد المتمردين السنة، **ولم يعد بالنسبة لكثير من اللبنانيين**

مقاومة إسلامية لمحاربة إسرائيل بل ميليشيات طائفية وإيرانية تعمل بالوكالة للدفاع تحت إمرة الأسد وخامنئي ضد إخوانهم المسلمين. ويواجه حزب الله الآن تحديات غير مسبوقة، فعلى سبيل المثال صرح الرئيس اللبناني ميشيل سليمان للمرة الأولى على الإطلاق بأن على الدولة الحدّ من قدرة حزب الله على العمل كميليشيا مستقلة خارج سيطرة الحكومة، وبسبب إرسال الحزب مقاتلين إلى سوريا، يعتقد كثير من اللبنانيين بأن حزب الله قدم مصالحه على مصلحة الوطن، الأمر الذي أحبط جهود حزب الله لمدة طويلة في تقديم نفسه كجماعة تعمل ضمن إطار الدولة وأن مصلحة لبنان هي فوق كل اعتبار. **المجموعة التي وصفت نفسها بأنها طليعة الدفاع عن المحرومين في وجه الظلم، والتي حاولت دائماً أن تقلل من إظهار طائفيتها وموالاتها لإيران، تواجه تحديات بسبب رفضها الالتزام بموقف الحكومة اللبنانية الرسمي بعدم التدخل في سوريا.** وعلى العكس من ذلك، فإن دعمها الاستباقي للنظام العلوي الوحشي ضد المعارضة السورية ذات الغالبية السنية يشوّه صورتها المرسومة منذ مدة طويلة بوصفها حركة مقاومة لبنانية، فقد ضاعف الحزب من دعمه لنظام الأسد وكان ردّ نصر الله على تفجيرات الضاحية هو مضاعفة عدد المقاتلين المتواجدين في سوريا. ويحاول نصر الله إخفاء حقيقة أن اللبنانيين الشيعة والسنّة يخوضون الآن حرباً مفتوحة ضد بعضهم في سوريا، وهناك تهديد بجرّ المعركة الطائفية إلى داخل لبنان، وحذر نصر الله من أن لبنان يواجه محورين خطيرين يتمثل الأول بمطامع ودسائس إسرائيل المتوالية فيها، والثاني بما يجري في سوريا التي تواجه محوراً تقوده الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا والعرب والأتراك، إذ يعمل كل هؤلاء لمصلحة أمريكا، **وأضاف بأن القوة الحقيقية وراء التغيرات التي تحدث في سوريا هي إسرائيل، لأن المشروع الأمريكي في المنطقة إسرائيلي بامتياز وحزب الله لا يقاتل في سوريا كجزء من الصراع الطائفي ولكن لمكافحة السنة المتطرفين والمشروع التكفيري الذي يتم تمويله ودعمه من قِبل أمريكا التي من مصلحتها تدمير المنطقة. وبعبارة أخرى، فإن الحرب في سوريا لم تعد ثورة شعبية ضد النظام السياسي، ولكنها المكان الذي تسعى أمريكا من خلاله فرض مشروع سياسي خاص بها في المنطقة.**

ولفت الكاتب النظر إلى أن هناك الآن ما يقدّر بمليون لاجئ سوري معظمهم من السنة الذين فروا إلى لبنان، مما يشكل تحولاً كبيراً في التوازن الطائفي للدولة التي تقوم على نظام سياسي يعتمد التمثيل النسبي للطوائف في المجتمع وقد أدّى ذلك إلى تفاقم الاستياء الطائفي.

الميل نحو عدم الاستقرار

تعد الأزمة الناجمة عن الحرب الأهلية السورية كارثة إنسانية تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، فأعداد اللاجئين كبيرة لا تتناسب مع طاقات الدول المجاورة مثل لبنان والأردن لاستيعابها، حيث إن الملايين من النازحين بحاجة إلى مأوى ومساعدات إنسانية، كما أن تأثير صراع استمر لسنوات عديدة تفاقمت من خلاله الطائفية وتم دعمه بالأسلحة والأموال سيترك أثراً واضحاً على الثقافة والصحة العامة ومستويات الفقر والمستوى الاقتصادي، **لذا فإن عواقب الحرب السورية ستكون وخيمة على المنطقة حتى بعد انتهاء الحرب نفسها. وقد تواجه المنطقة بأسرها خطر عدم الاستقرار وفرص ظهور المتطرفين في المستقبل المنظور، فهناك أعباء اقتصادية وأمنية تقع على كاهل البلد المضيف، تشمل تعطيل الاقتصاد المحلي والإخلال بالتوازن العرقي للمجتمع المحلي واحتمالية حدوث حرب أهلية.**

الخاتمة

ليس هناك شك في أن ما يجري في سوريا هو حرب طائفية بالوكالة وبشكل معمق وأنها سوف تقوّض الاستقرار في المنطقة ولم نلمس ذلك في العراق وتركيا أو إسرائيل على سبيل المثال، وكلها دول مجاورة متضررة بشدة من الحرب في سوريا. وحتى قبل الحرب فالوضع كان على أسوء ما يكون في سوريا فالتوقعات للمنطقة تجعلنا نسير في هذا الاتجاه العام.

سيكون عدم الاستقرار المزمن سمة من سمات المنطقة بسبب الضعف المتزايد للدولة وصعود الطائفية والإسلام المتطرف والقبلية. وسيتمثل التحدي الخطير بصفة خاصة في دول مثل العراق وليبيا واليمن وسوريا، حيث التوترات الطائفية المضطربة والأنظمة الاستبدادية التي استقطبت الأقليات وفرضت تدابير قاسية للحفاظ على التنافس العرقي، وأكبر دليل على التجزئة في العراق وسوريا هو إقليم كردستان.

من المرجح أن تكون اليمن مصدر قلق أمني لحكومة مركزية ضعيفة فضلاً على الفقر والبطالة وزيادة عدد سكانها الشباب إلى ٥٠ مليون نسمة في عام ٢٠٢٥، و يمكن أيضاً أن تصبح البحرين الرائدة في زراعة التنافس بين السنة والشيعة مما قد يزعزع الاستقرار في منطقة الخليج. **وما زلت أشك في أن أحداً بإمكانه أن يتوقع الكارثة التي نواجهها الآن في سوريا وعدم الاستقرار الذي هو نتيجة الامتداد الإقليمي لهذا الصراع.**

وفي الختام انتقد الكاتب الولايات المتحدة لأنها لا تبذل مجهوداً كافياً لمعالجة هذه المشاكل الحرجة، وقد أدّى عدم الاستجابة بفعالية لهذه الأزمة إلى عواقب ملموسة ومروعة اليوم، فالفشل في إعادة تقييم سياساتنا وبسرعة، طرح ضرورة اتخاذ موقفاً أكثر فاعلية تجاه الأزمة الإنسانية والنزاع في حد ذاته الذي سوف تكون له عواقب مدمرة ومؤلمة في الغد.

رابط المقال: http://q9r.me/b8kp

بناء قوات الأمن العراقية (٢-٢)

الكتّاب: انطوني كوردسمان، وسام كازي، ودانيال دويت
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - ٢٠١٣/١٢/١٦
ترجمة وتلخيص: حيدر رضا محمد
مراجعة: د. نصر محمد علي

إن العراق مازال بحاجة إلى كميات كبيرة من المعدات القتالية المتطورة، إذ لا يملك أي قدرات دفاعية جدية ضد إيران، وإن الولايات المتحدة تحتاج إلى أن تكون حذرة للغاية وأن تضمن عدم وصول المعدات العسكرية المتطورة إلى إيران، وأن تضمن كذلك عدم استخدام هذه الأسلحة من قِبل حكومة المالكي ضد معارضيه

يلخص مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية تقديراته عن قدرات القوات العراقية عام ٢٠١٣، **ويُظهر أن القوات العراقية بقيت كبيرة نسبياً وباتت تملك الأسلحة التقليدية، إلا أنها ما زالت أقل بكثير مقارنة مع القوات الإيرانية، فهي لاتملك قوات جوية فاعلة ولاتملك صواريخ أرض جو، أو دفاع جوي**، وبقي الجزء الأكبر من القوات يتوزع على: وحدات الشرطة الفاقدة لقدرات قتالية، وقوات مكافحة التمرد ومكافحة الإرهاب، ووحدة أو أقل من قوات الأمن المحلية سيئة التدريب والتجهيز.

وكان العراق يسعى جاهداً لشراء الأسلحة المتطورة من الولايات المتحدة وروسيا والصين وغيرها من المصادر، إلا أن الولايات المتحدة بطيئة في التسليم، والطلبات العراقية غالباً ماتبدو نتيجة لدوافع سياسية ومحاولة لتسريع زيادة الأسلحة وبناء قوة متطورة.

التعاون في مكافحة الإرهاب

المشاكل السياسية الداخلية العراقية المتعلقة بالتعاون مع الولايات المتحدة ماتزال خطيرة في العديد من المجالات، **إلا أن ارتفاع مستويات عنف السنة المتطرفين في العراق عام ٢٠١٣، قد يجعل الحكومة العراقية تعيد النظر في بعض سياساتها تجاه الدعم العسكري الأمريكي**، ففي شهر آذار عام ٢٠١٣، ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن **وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تولت الدور القيادي في مجال تدريب ودعم قوات مكافحة الإرهاب العراقية**، الأمر الذي سوف يسمح للولايات المتحدة بالالتفاف على الاتفاقية العراقية الأمريكية (SOFA) كما أنها ستجري بسرية من قِبل وكالة الاستخبارات المركزية بدلاً من الجيش.

في شهر آب عام ٢٠١٣ بدأت القيادة العراقية بفعالية، مناقشة إمكانية دعوة الجيش الأمريكي لدعم جهود مكافحة الإرهاب، بالاشتراك مع مستشارين وحتى القيام بضربات بطائرات من دون طيار، ونقلاً عن مجلة الفورين بوليسي، فإن وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري، قال: إن العراق يرغب في استضافة طائرات أمريكية من دون

طيار لتوجيه ضربات تستهدف تنظيم القاعدة وقواعده من دون وقوع خسائر. ونقلت المجلة عن السفير العراقي لدى الولايات المتحدة لقمان عبد الرحيم الفيلي قوله: إن سبب طلبنا للدعم بطائرات من دون طيار لأننا بحاجة للحصول على تحكم أفضل في السماء حتى نتمكن من تعقب وتدمير معسكرات القاعدة في البلاد. **إن الرغبة العراقية بزيادة المساعدات العسكرية الأمريكية قد تشير إلى عودة المستشارين العسكريين الأمريكيين في العراق، وهذا من شأنه دعم أوسع للقوات العراقية أكثر من المساعدات السرية من قِبل وكالة الاستخبارات المركزية وحدها.** وأشار السفير الأمريكي السابق لدى بغداد رايان كروكر في مقابلة معه إلى أن عمليات مكافحة الإرهاب فعالة في العراق، إلا أنه من غير الواضح ما إذا كان رئيس الوزراء نوري المالكي سيقبل التعديلات على اتفاقية الاطار الاستراتيجي، من أجل السماح للوجود الأمريكي المستمر لدعم مكافحة الإرهاب، ومايزال تركيزه على اقتناء منظومات الأسلحة الأمريكية المتطورة مثل AH64، F16 أباتشي، وأنظمة الدفاع الجوي، على الرغم من أنها ليست الأمثل لعمليات مكافحة الإرهاب.

وقد سلطت الدراسة الضوء على تشكيلات القوات المسلحة العراقية بصنوفها المتعددة على النحو الآتي:

قوات الشرطة وحفظ الأمن العراقية

أصبحت وزارة الداخلية سياسية أكثر بعد انتخابات عام ٢٠١٠، ولم تقضِ على المشاكل والفساد، وكذلك **استمر مكتب رئيس الوزراء وأصحاب النفوذ بتجاوز سلسلة القيادة الرسمية.**

الشرطة الاتحادية العراقية (IFP)

الشرطة الاتحادية العراقية هي عنصر الأمن الرئيس في أجهزة الأمن العراقية وتتألف من عناصر متخصصة بعمليات مكافحة التمرد، وكانت تُعرف سابقاً بالشرطة الوطنية العراقية، وتم تغيير الاسم في آب عام ٢٠٠٩ **بسبب انتهاكات طائفية كبيرة من قِبل قوى شيعية**، بعدها أصبحت أكثر وطنية بينما كانت القوات الأمريكية في البلاد، **وقد عادت منذ ذلك الوقت إلى هيمنة الشيعة تحت سيطرة رئيس الوزراء.** وتم تجهيز قواتها مع دروع واقية للجسم وأسلحة صغيرة ومدافع رشاشة وقذائف صاروخية، مع وجود بعض الآليات المدرعة وكذلك شاحنات صغيرة وسيارات الدفع الرباعي، وفرق متخصصة لمكافحة المتفجرات. وتشير التقارير الصادرة من جينز إلى أن الشرطة الاتحادية تم تنظيمها في أربع فرق و ١٧ لواء، بما في ذلك لواء ميكانيكي.

وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية (FIIA)

تشير تقارير جينز إلى أن وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية التابعة لوزارة الداخلية نسخة عراقية من الـ FBI. وهي قوة يسيطر عليها الشيعة، تعمل تحت إشراف رئيس الوزراء، وكانت تُعرف سابقاً وكالة الاستخبارات الوطنية وأُعيد تسميتها في تشرين الثاني ٢٠١١. ولها دور وطني في تحليل المعلومات الاستخباراتية الجنائية وتقديم الدعم الاستخباراتي للشرطة الوطنية، وكذلك لها دور في مكافحة التمرد والتعامل مع جرائم مثل الخطف ومحاولات الاغتيال ضد كبار المسؤولين العراقيين. ووفقاً لتقارير جينز، فإن **حسين علي كمال** يترأس وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية، وقد أخذ دورات في أكاديمية الأف بي آي (FBI) بولاية فيرجينيا في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وغسيل الأموال.

الشرطة العراقية

أصبحت هذه القوات مسيسة أكثر بعد رحيل القوات

الأمريكية نهاية عام ٢٠١١، وغالباً ما تستند الترقيات على التحالفات المحلية والوطنية والطائفية بدلاً من الكفاءة، وغالباً ما يتم بيع المناصب.

دائرة إصلاح السجون العراقية

وهي دائرة تهتم بضمان أمن السجون ورعاية السجناء، وسمعتها سيئة للغاية وفعاليتها محدودة.

حرس الحدود

تعد بعض عناصر قوات حرس الحدود ذات جودة عالية، إلا أنها مسيسة أيضاً على نحو متزايد **وقد وضِعت تحت سيطرة رئيس الوزراء**، وكذلك يعد الفساد وبيع المناصب من أكبر المشاكل التي تعاني منها، كما تفتقر إلى الدعم الاستخباراتي، ولاتملك القدرة على تأمين الحدود ولاسيما مع سوريا.

خفر السواحل العراقية

تضم قوة خفر السواحل العراقية حوالي ٥٠٠ عنصر وهي تابعة إلى وزارة الداخلية، وتقوم بتسيير دوريات في شط العرب والممرات المائية، وأحد واجباتها مكافحة التهريب، وماتزال فعاليتها غير واضحة.

جهاز المخابرات العراقي (INIS)

أُسس جهاز المخابرات الوطني العراقي رسمياً في نيسان عام ٢٠٠٤، تحت سلطة وزارة الداخلية ولكن السيطرة الفعلية من قِبل مكتب رئيس الوزراء، وقد أُنشأت بمساعدة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA).

وزارة الأمن الوطني (MONS)

أُنشأت وزارة الأمن الوطني في عام ٢٠٠٦، في الوقت الذي ماتزال فيه وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على علاقة وثقية مع المخابرات العراقية، **ومنذ إنشائها سيطر عليها الشيعة بقيادة شيروان الوائلي**، وتشير جينز إلى أنهم تلقوا تدريبات في إيران. وبحلول أواخر عام ٢٠٠٨ أجرت مهام الاتصال مع المخابرات العراقية والأجهزة الأمنية الأخرى نيابة عن رئيس الوزراء. وتشير جينز إلى أن الوائلي قال في مقابلة في أيلول ٢٠١١، إن الاتصال بين الأجهزة الأمنية العراقية المختلفة قد أسفر عن إلقاء القبض على العشرات من نشطاء القاعدة، وكما ادعى أن الأمن الوطني الفرع الوحيد الذي لم يحصل على أي دعم من الولايات المتحدة أو البلدان الأخرى.

مكتب المعلومات والأمن والإدارة العامة لشؤون الاستخبارات والأمن (DGIS)

عزز المالكي من سيطرته على المخابرات العراقية من خلال إنشاء مكتب المعلومات والأمن الذي يقدم تقاريره إلى رئيس الوزراء، وهو جزء من وزراة الدفاع.

كذلك توجد قوات أخرى مثل الهيئة العامة للجمارك ودائرة حماية المنشآت (FPS) وشرطة النفط وشرطة الكهرباء وشرطة السكك الحديدية. فضلاً على ذلك فإن شرطة النفط لديها جهاز مخابرات، ولوزارة الصحة قوات أيضاً، وهناك دائرة مخابرات للجامعات، وهناك وحدة استخبارات متخصصة في مجال السياحة والآثار.

قوات البيشمركة وجهاز مخابرات حكومة إقليم كردستان

قوات البيشمركة تقع تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان، وهي تجمع الميليشيات السابقة للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وقد جرى صراع بينهم في السابق إلا أن هناك تعاوناً فيما بينهم اليوم. وشاركت البيشمركة في عمليات مع الحكومة المركزية في الماضي، إلا أنها لم تندمج وهي تعمل الآن بشكل مستقل في أربيل ودهوك والسليمانية. وأصبحت أي فكرة

اندماج في المستقبل مشكوكاً فيها، **ففي يونيو من عام ٢٠١٣، انشق مايقارب ١٠٠٠ جندي كردي من اللواء المدرع ١٦ من الجيش النظامي العراقي، ورفضوا أوامر دعم عملية عسكرية ضد السنة في منطقة سليمان بيك، وهي من المناطق المتنازع عليها بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان.** وفي الوقت نفسه رفضت الحكومة المركزية تمويل البيشمركة من أموالها. **وتشير تقارير جينز إلى أن الاتحاد الوطني الكردستاني قام بإنشاء قوة لمكافحة الإرهاب وقوامها ١٠٠٠ عنصر، وهناك أيضاً جهاز الاستخبارات التابع إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني ويسمى باراستين.**

مجلس الصحوات السنية (أبناء العراق – SOI)

الصحوة أو أبناء العراق، وهي ميليشيا كبيرة شبه عسكرية، إلا أنها هُمّشت من قِبل حكومة المالكي، وانضمت بعض عناصرها إلى القاعدة والبعض الآخر بقي ميليشيا فعالة مع قليل من الروابط أو الولاء للحكومة المركزية التي يهيمن عليها الشيعة.

وذكر مسؤول أمريكي في حزيران عام ٢٠٠٦، أن حوالي ٧٠,٠٠٠ من الصحوات تم دمجهم بالقوات الأمنية العراقية أو تم إعطاؤهم وظائف مدنية في الحكومة العراقية، وواصل ٣٠,٠٠٠ العمل في نقاط التفتيش في المناطق السنية، ويُدفع لهم ٣٠٠ دولار من قِبل الحكومة العراقية. ويقول السنة أن أغلبهم قد طُرد من منصبه ولم يُدفع لهم راتبهم، **ويشير خبراء مكافحة الإرهاب إلى أن هذه القضية تعد مشكلة العراق الرئيسة والمتنامية.**

دور الولايات المتحدة في دعم قوات الشرطة العراقية ووزارة الداخلية

أنفقت الولايات المتحدة مايقرب من ٨ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٣ لتدريب وتجهيز قوات الشرطة العراقية، **إلا أن الولايات المتحدة تواجه مشاكل الآن أكثر خطورة في دعم قوات الشرطة ووزارة الداخلية العراقية، بسبب الانقسامات السياسية والفساد، كما أُشير في هذه الدراسة، والتي تعد أكثر خطورة.** ودعت الخطة الأصلية إلى نقل ملف دعم وزارة الداخلية والشرطة من وزارة الدفاع إلى وزارة الخارجية، بمجرد توقف العمليات القتالية الأمريكية في العراق، على الرغم من المشاكل السياسية الرئيسة فيما يتعلق بالتمويل في الكونغرس.

وفي أكتوبر عام ٢٠١١، أطلقت وزارة الخارجية برنامجاً لتطوير الشرطة العراقية، مع أكثر من ١٠٠ من كبار المدربين والمستشارين من مختلف الجهات الحكومية والمدنية، ويتضمن البرنامج العمل مباشرة مع كبار المسؤولين في وزارة الداخلية والشرطة لزيادة مجموعة متنوعة من الإمكانيات، بدءاً بالأدلة الجنائية إلى التخلص من الذخائر المتفجرة. وأشار تقرير للمفتش العام في تموز عام ٢٠١٢، إلى أن برنامج تطوير الشرطة العراقية مايزال يعاني من نقص الدعم المالي العراقي، ومن دون هذا الدعم لن ينجح البرنامج، ولاحظ أيضاً أن هذه المسائل قد أسفرت عن هدر نحو ٢٠٠ مليون دولار على هذا البرنامج بسبب عدم التزام العراق وفشل الطرفين في تقييم أدوار وقدرات قوات الشرطة العراقية بشكل صحيح قبل البدء في البرنامج. إن استمرار العنف في العراق، وكذلك المخاوف المتعلقة بالموازنة إزاء التمويل الأمريكي للبرنامج أدّت إلى عرقلة برنامج وزارة الخارجية الأمريكية، والاعتماد على نهج تدريجي.

معوقات السياسة الأمريكية

إن فشل إدارة أوباما وحكومة المالكي في التوصل إلى اتفاق على حجم ونطاق وجود القوات الأمريكية في العراق بعد ديسمبر ٢٠١١، قد وجه ضربة كبيرة لإمكانية تطوير القوات العراقية والمصالح الأمريكية في المنطقة.

خبراء أمريكيون وتقارير وسائل الإعلام ماتزال تشير إلى مشاكل خطيرة في جهود القضاء على الفساد وفرض سيادة القانون التي تمثل ضرورة لإعطاء شرعية للحكومة العراقية. وواصلت الولايات المتحدة جهودها لتحسين هذا الوضع وطلبت الوكالة الأمريكية للتنمية ٢٦٣ مليون دولار لبرامج مكافحة الفساد، **ومع ذلك مايزال الغش والفساد والمحسوبية مستمراً في بغداد، كما أن الهيئات الرقابية العراقية مثل هيئة النزاهة ماتزال غير قادرة على القيام بعملها.**

وقد اضطرت وزارة الخارجية إلى تخفيض بعثتها إلى النصف. وتواجه السفارة الأمريكية التي تضم ١٦,٠٠٠ فرد وميزانية ٦ مليار دولار، تخفيضات كبيرة. وإن هذه التخفيضات تحد بشكل كبير من مواصلة تدريب ودعم قوات الشرطة العراقية.

زيارة المالكي إلى واشنطن في نوفمبر عام ٢٠١٣

في نوفمبر من عام ٢٠١٣، زار المالكي واشنطن لإجراء محادثات مع إدارة أوباما بشأن مستقبل العلاقات بين البلدين، وكانت زيادة مبيعات الأسلحة إلى العراق للمساعدة في مكافحة العنف المتصاعد جراء الحرب الأهلية السورية أحد المحاور الرئيسة في هذه المناقشات. وكان قلق المالكي يكمن في حقيقة أن محافظة الأنبار أصبحت ملاذاً للدولة الإسلامية في العراق والشام، حيث لديهم معسكرات ومرافق تدريب، والجيش العراقي غير قادر على استهدافها، وقد طالب المالكي بمروحيات أباتشي للهجوم على معاقل التنظيم، وكذلك الدعم المقدم من قِبل المستشارين العسكريين وضباط المخابرات للمساعدة في تدريب قوات مكافحة الإرهاب العراقية، **إلا أن المشكلة تكمن في أن هذه الأسلحة يمكن أن تُستخدم في الصراع الطائفي والعرقي في العراق**، ولكن مع وجود ضوابط مناسبة، قد توفر فرصة لعودة مستشاري مكافحة الإرهاب الأمريكيين وموظفي الدعم الاستخباراتي. **وقبل وصول المالكي إلى واشنطن، أعرب عدد من كبار صناع القرار السياسي الأمريكي عن قلقهم من الطائفية، وأن المالكي هو المصدر الرئيس للعنف الطائفي في العراق، وينبغي على الولايات المتحدة أن تكون حذرة إزاء زيادة المساعدات العسكرية، واستندت هذه المخاوف إلى أن حكومة المالكي تفضّل الجماعات الشيعية وتهمش السنة المعتدلين.**

خيارات السياسة الأمريكية

إن زيارة المالكي في نوفمبر عام ٢٠١٣ إلى واشنطن واضحة للغاية، **فقد أصبح دعم الولايات المتحدة للجهود الأمنية في العراق أحد المجالات القليلة التي تحتفظ بواسطتها بنفوذ كبير في التعامل مع العراق لمواجهة النفوذ الإيراني. إن العراق مازال بحاجة إلى كميات كبيرة من المعدات القتالية المتطورة إذ لا يملك أي قدرات دفاعية جدية ضد إيران. وإن الولايات المتحدة تحتاج إلى أن تكون حذرة للغاية وأن تضمن عدم وصول المعدات العسكرية المتطورة إلى إيران، وكذلك ضمان عدم استخدام هذه الأسلحة من قِبل حكومة المالكي ضد معارضيه.**

واختتمت الدراسة بالقول: على إدارة أوباما حث القيادة العراقية لخفض التركيز على منظومة الأسلحة الثقيلة والمعدات التي يمكن الحصول عليها من الولايات المتحدة، والنظر أكثر نحو تدريب متقدم لقواته، وتبادل المعلومات الاستخباراتية والبرامج الاستشارية للقيادة العسكرية العليا، وهذا من شأنه أن يعكس حقيقة أن النجاحات الكبرى للولايات المتحدة في العراق في الحقبة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ لم تكن نتيجة منظومة الأسلحة الجديدة، وإنما نتجت عن التحولات النوعية في التفكير والتنظيم، وقد استفاد الجيش الأمريكي من قوات الصحوة في استهداف الإرهاب، والتي قضت على الكثير من المتمردين.

رابط المقال: http://q9r.me/etrn

العدد [٦٩]

قانون الأحوال الشخصية الجعفري يعيد المرأة العراقية عقوداً إلى الوراء

الكاتبة: إيزوبيل كولمان / من كبار باحثي مجلس العلاقات الخارجية
ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة: د. نصر محمد علي

دورية الفورين أفيرز - ٢٠١٤/٣/٢٤

إن قانون الأحوال الشخصية الجعفري من شأنه أن يقوّض على نحو خطير حقوق المرأة والطفل من خلال السماح بتعدد الزوجات بلا قيود، وفرض قيود على حركة المرأة مشابهة لقيود جماعة طالبان، كما أنه ينصّ على زواج الفتيات في سن التاسعة والطلاق التعسفي والحضانة غير المتكافئة ووضع حد للزواج بين الأديان

أشارت الكاتبة في مستهل مقالتها إلى مشروع قانون تقدم به وزير العدل العراقي حسن الشمري في تشرين الأول الماضي إلى مجلس الوزراء لمراجعته، أطلق عليه قانون الأحوال الشخصية الجعفري (سمي بهذا الاسم لأنه يقوم على أساس المذهب الجعفري للفقه الشيعي)، **وفي حال تم تنفيذ القانون فسوف يكون بمثابة تحقيق هدف طال انتظاره بالنسبة للقادة الشيعة المحافظين في البلاد وهو ممارسة السيطرة الدينية على القضايا العائلية الهامة مثل الزواج والطلاق والحضانة والميراث للشيعة في البلاد الذين يشكلون نسبة ٦٠-٦٥ في المائة من السكان.** الشيعة المؤيدون للقانون أشاروا إلى عقود من الاضطهاد الذي عانوا منه في ظل حكم الأقلية السنية البعثية القاسية وهم يؤكدون أن مشروع القانون من شأنه توسيع حريتهم في ممارسة عقيدتهم. وعلى الرغم من أنه قد يكون صحيحاً بالنسبة لبعض الشيعة، **ولكن بالنسبة لآخرين فإنه يحدّ كثيراً من حقوقهم المدنية باسم الدين، ويعمق التوترات الطائفية في المجتمع.**

وكشفت الكاتبة عن أن هذا القانون من شأنه أيضاً أن يقوّض على نحو خطير حقوق المرأة والطفل من خلال السماح بتعدد الزوجات بلا قيود، وفرض قيود على حركة المرأة مشابهة لقيود جماعة طالبان، كما أنه ينص على زواج الفتيات في سن التاسعة، والطلاق التعسفي والحضانة غير المتكافئة، ووضع حد للزواج بين الأديان.

يعود قانون الأحوال الشخصية الحالي في العراق إلى عام ١٩٥٩ ويتضمن العديد من الأحكام المتطورة ويستند على المدارس المختلفة للشريعة الإسلامية، **فقد حدد سن الزواج بـ ١٨ عاماً للفتيان والفتيات ومنع الطلاق التعسفي وقيّد تعدد الزوجات بشكل ملحوظ وفي حال حدوثه فإنه يشترط إذن القاضي في إثبات أن**

الزوج يمكنه التعامل مع كلتا الزوجتين بالعدل، وضمن المساواة في الميراث للرجال والنساء معاً، وقد تميزت هذه الأحكام بكونها خطوة قانونية كبيرة إلى الأمام بالنسبة للمرأة العراقية التي قطعت أشواطاً في النواحي التعليمية والاقتصادية والسياسية البارزة في عهد البعثيين العلمانيين. ولكن الزعماء الدينيين كانوا مستائين من تلك التعليمات منذ البداية لأنهم مجبرين على الالتزام بالدين، والقادة الشيعة على وجه الخصوص عدّوها مثالاً آخر على القهر السني.

بعد مدة وجيزة من الإطاحة بصدام حسين البعثي تحرك زعماء الشيعة في محاولة لإلغاء قانون الأحوال الشخصية ملتفّين حول سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA).

في أواخر كانون الأول عام ٢٠٠٣ حاول مجلس الحكم العراقي الذي ترأسه زعيم الشيعة الأكثر نفوذاً آنذاك عبد العزيز الحكيم **استغلال عطلة الأعياد الأمريكية لتمرير القرار ١٣٧ خلف الأبواب المغلقة، ليستبدل قانون الأحوال الشخصية الحالي لعام ١٩٥٩**، وعندما تسربت الأخبار حول هذا القرار احتشدت الجماعات النسائية والذين أدركوا الخطر الطائفي المحدق، فنظموا الاحتجاجات والمؤتمرات الصحفية وطالبوا السلطات الأمريكية بإلغاء هذا التدبير، **وفي نهاية المطاف رفض بريمر تمرير مشروع القانون، ولكن القرار ١٣٧ كان إشارة واضحة إلى أن الشيعة المحافظين عازمون على تحقيق رؤيتهم في إقامة دولة إسلامية.**

تمت كتابة الدستور العراقي الجديد بإشراف الولايات المتحدة وحصلت الموافقة عليه باستفتاء في عام ٢٠٠٥، وأصبح **ميداناً قانونياً لمعركة كبرى بين الإسلاميين والعلمانيين** وعملية مثيرة للجدل حيث العلمانيون العراقيون مصممون على مقاومة محاولات المحافظين الشيعة لبناء دولة ثيوقراطية ولم يتمكنوا من التوصل إلى إجماع. إن واضعي المسودّة كتبوا دستوراً ينطوي على تناقضات كبرى، فعلى سبيل المثال **نصت المادة الثانية على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة و «المصدر الأساس للتشريع» ونصت على أنه «لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام»**، ولكن الفقرة نفسها تنص أيضاً على أنه «**لا يجوز سن قانون يتعارض مع الديمقراطية**» أو يتعارض مع العديد من الحقوق الفردية والحريات المنصوص عليها في الدستور، ويشمل ذلك **المساواة بين الجنسين التي تم التأكيد عليها في المادة ١٩.**

وكشفت الكاتبة عن محاولات أنصار مشروع القانون الجعفري استغلال هذه التناقضات، وقد صرّح حسين المرعبي - وهو زعيم شيعي ينتمي إلى الحزب نفسه الذي ينتمي له الشمري - وجادل على أن القانون مستند على أسس دستورية قائلاً: «هذا هو جوهر الحرية واستناداً إلى الدستور العراقي فإن كل مكوّن من مكونات الشعب العراقي

لديه الحق في تنظيم الأحوال الشخصية بما يتماشى مع تعليمات الدين والعقيدة».

ولسوء الحظ هو محق، فقد تم زرع بذور مشروع القانون الجعفري على وجه التحديد في المادة ٤١ من الدستور التي كانت مثيرة للجدل منذ البداية.

وقد أزعج ذلك المجموعات النسوية، فالمادة ٤١أعادت إحياء القرار ١٣٧، وأشار المرعبي إلى أن «العراقيين أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية وفقا لدياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، وينظم ذلك بموجب القانون»، وإدراكاً لخطورة الالتباس في المادة ٤١ فقد طالبت النساء وقادة حقوق الإنسان على مدى سنوات، الحكومة بإلغاء القرار ولكنها لم تنجح. **وقد حقق الشيعة المحافظون اليوم أول محاولة جادة لوضع المادة ٤١ قيد التنفيذ.**

ولاحظت الكاتبة أن توقيت مشروع القانون لافت للنظر، فعندما تم عرضه لأول مرة في تشرين الأول الماضي، بدا من المرجح أن يطرحه مجلس الوزراء للنقاش بعد الانتخابات البرلمانية المقبلة المقرر إجراؤها في ٣٠ نيسان، ولكن المجلس وافق على مشروع القانون في ٢٥ شباط، وأُدخلت تشريعات مصاحبة كإنشاء محاكم دينية خاصة، يمكن وصفها بأنها استرضاء للأحزاب السياسية الشيعية المحافظة وللناخبين في المدة التي تسبق التصويت. **ويجب أن يوافق البرلمان على مشروع القانون ليصبح قانوناً واجب التنفيذ، ولكن هذه الخطوة أضافت مزيداً من التفرقة المذهبية فالوضع السياسي شديد التقلب ومتوتر على نحو متزايد.**

ولكن الطائفية ليست هي المشكلة الوحيدة، فهناك أمور مروّعة أخرى شغلت عناوين الصحف في جميع أنحاء العالم، مثل **تزويج البنت في عمر التاسعة وهي ما تزال طفلة، وفرض قيود على قدرة المرأة على ترك بيتها**، وقد ندد مسؤولون في الأمم المتحدة بهذا التشريع، وكذلك منظمات المجتمع المدني مثل منظمة مراقبة حقوق الإنسان وعليهم الاستمرار في ذلك. أما الهيئات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة والبنك الدولي، الذي وقّع مؤخراً على اتفاقية تقديم قرض للعراق لتمويل تأهيل البنية التحتية الهامة، فيجب عليها الإعراب عن قلقها بشكل واضح. كما ينبغي على الولايات المتحدة أيضاً أن تكون صريحة في شجب مشروع القانون. **والمنظمات غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان عليها المواصلة وتتبع القضية عن كثب ويمكن للمجتمع الدولي فعل الكثير.**

توجد في العراق جماعات ونشطاء في مجال حقوق الإنسان والمرأة وعليهم تحمل المسؤولية، وكذلك بعض رجال الدين السنّة الذين اعترضوا على القانون، لكن الاحتجاجات النسائية فشلت حتى الآن في نقل أعداد كبيرة من الناس إلى الشوارع لمناهضته، ورغم وعود الدستور العراقي بالمساواة بين الجنسين على مدى العقد الماضي فالنساء في

العراق يناضلن بشكل مستمر ضد القوى الإسلامية المحافظة التي حاولت تقييد حقوقهن القانونية وفرض قيود اجتماعية جديدة عليهن باسم الدين من ضمنها **شن حملة لإجبار النساء على ارتداء الحجاب تتأرجح صعوداً وهبوطاً.**

إن قانون العقوبات متهاون بشأن العنف ضد المرأة وغالباً ماتمر جرائم الشرف من دون عقاب، لذا ازدادت أعمال القتل والاغتصاب وانتهاك الشرف في أنحاء البلاد، وكذلك معدلات زواج القاصرين.

وعلى الرغم من أن حصة المرأة في البرلمان ٢٥٪ ولكنها أثمرت نتائج محدودة، فالعديد من اللواتي يتم انتخابهن للبرلمان أقارب السياسيين أو نحو ذلك، وأقل من ٥٪من النساء المنتخبات في إطار الكوتا (الحصص)، حققن ما يكفي من الأصوات للفوز تلقائياً، في الغالب تلك النسوة يتواجدن هناك لمساعدة أحزابهن وتلبية متطلباتها، وبما أن البرلمان مسيطر عليه من قبل الأحزاب المحافظة، **فمعظم السياسيات ينتمين إلى تلك الأحزاب وعليهن الالتزام عموماً بموقف تقليدي تجاه قضايا المساواة بين الجنسين.**

وعلى الرغم من جرأة بعض النساء في مجال السياسة لكن ما زالت «التجمعات النسوية» التي يمكن الاعتماد عليها لمنع مشروع القانون الجعفري ضعيفة وغير فاعلة، **ولكن المعاهدات الدولية المختلفة التي وقّعها العراق مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) واتفاقية حقوق الطفل يمكنها أن تكون مفيدة لعرقلة ذلك التشريع**، وقد أوضح المعارضون أن تلك المعاهدات يتم انتهاكها على الدوام، وعلى الرغم من أنه من المرجح أن مشروع القانون سيتم طرحه بأسلوب مبسط لتجنب المزيد من تأجيج المشاعر الطائفية أثناء التحضير للانتخابات، فإن النتيجة الأفضل ستكون في حال أن معارضي مشروع القانون - ليس فقط المجموعات النسائية ولكن أيضاً الناشطين في مجال حقوق الإنسان وزعماء الدين المعتدلين وأولئك الذين يدركون الطابع الطائفي للتشريع – تمكنوا من الاتفاق بالإجماع ليس فقط لمنع مشروع القانون الجعفري ولكن أيضاً لتعديل الدستور، **إذ إن المادة ٤١ ما تزال تمثل قنبلة موقوتة.**

وفي الختام قللت الكاتبة من إمكانية إجراء هذا التعديل نظراً لعدم استقرار الحالة السياسية العراقية في هذا الوقت، ولكن يجب وضعه على جدول أعمال المعتدلين والعلمانيين على الدوام. وكلما تصاعد العنف في أنحاء البلاد كلما كانت الطبيعة التمييزية والطائفية في مشروع القانون الجعفري هي آخر شيء يحتاجه العراق.

رابط المقال: http://goo.gl/dGlXy5

العدد [٦٨]

العراق ينوي إطلاق استراتيجية استثمارية بعيدة الأمد لإنشاء سدود ومسطحات مائية

إعداد: د. حيدر حسين آل طعمة

كشفت وزارة الموارد المائية عن خطة استراتيجية بعيدة الأمد تمتد لـ٢٠ سنة لإنشاء سدود ومسطحات مائية وخزانات للاستفادة من نهري دجلة والفرات في ظل التراجع المستمر لمناسيب المياه، مشيرة إلى أن هذه الخطة تم وضعها من قِبل شركات استشارية أجنبية متخصصة، وفي حال إنجازها ستسهم في إرواء الأراضي الزراعية وامتصاص مياه الأمطار، فيما قالت لجنة الزراعة والمياه النيابية: إن موازنة وزارة الموارد المائية البالغة ١٨ مليار دينار لا تكفي لتنفيذ طموحاتها.

وقال مدير عام الموارد المائية علي هاشم، في حديث «للمدى»: إن وزارته قامت بوضع دراسة استراتيجية شاملة لكل استخدامات المياه المتمثلة ببناء سدود جديدة وخزانات تستمر لغاية عام ٢٠٣٥، مبيناً أنها «ستحدد التصورات العامة عن واردات الموارد المائية في البلاد وكيفية استخدامها بالشكل الأمثل على جميع القطاعات المستفيدة». وأوضح هاشم أن «الدراسة تقوم بها شركات أجنبية متخصصة بدراسة استراتيجية استخدامات المياه والأراضي التي ستكون على خارطة الطريق في نهاية العام الجاري»، لافتاً إلى أن «الدراسة التي ستُقدَّم من قِبل الشركة الإيطالية ستكون على ثلاث مراحل تكتمل الأولى منها بعد خمس سنوات». وأشار إلى أن «الدراسة ستأخذ بنظر الاعتبار السدود والخزانات القائمة حالياً مع مراعاة أن البعض منها تحتاج إلى الإدامة ومن ثم تحديد المناطق التي بحاجة إلى بناء سدود وخزانات جديدة»، مضيفاً أن «بحيرات الحبانية والثرثار والرزازة تعد مساحة خاصة بالجانب السياحي فضلاً على خزن مياه نهري دجلة والفرات في موسم الواردات المائية».

وأوضح هاشم أن «المسطحات المائية فيها كميات كبيرة من المياه يجب السيطرة عليها وعدم تركها تُهدر دون الاستفادة منها»، موضحاً أنها «وجِدت لدرء الفيضانات التي يمكن أن تحصل في بعض المواسم فضلاً على الاستفادة منها في توزيعها على الأراضي الزراعية». من جانبه أكد عضو لجنة الزراعة والمياه النيابية كاظم قاسم علي لـ «المدى» أن «البلد لا يعاني من مشكلة تقديم الدراسات والمشاريع على مياه الأنهار بقدر ما يعاني من مشكلة إدارتها»، لافتاً إلى أن «إنجاز مشاريع الموارد المائية تحتاج إلى تمويل مالي كبير وهذا ما لا تتمكن الوزارة من تنفيذه من مخصصات الموازنة المقدرة بـ ١٨ مليار دينار». وبيّن قاسم أن «الحل الأمثل يكمن في إقرار قانون البنى التحتية الذي كان سيؤدي في حال إقراره إلى بناء سدود وخزانات جديدة وإدامة القديمة منها»، مؤكداً أن «**البلد لم يقم لحد الآن بالتعاقد مع شركات أجنبية أو محلية لتنفيذ مشاريع جديدة على الأنهار في جانبي المياه والزراعة**، ما ألغى دورها المأمول في النهوض بهذا القطاع».

وأضاف أن «الوزارة لا تستطيع أن تضع خططاً استراتيجية لإدارة المياه **ما لم تكن لدينا اتفاقية مع تركيا بشأن السدود التي باتت تهدد انخفاض مناسيب المياه في البلد**»، وبالتالي لا حاجة لبناء سدود وخزانات في ظل الانخفاض المستمر ... ووصوله إلى أقل من ٥٠٪.

الأوبك: إنتاج النفط العراقي لشهر شباط هو الأعلى منذ ٣٤ عاماً

إعداد: د. حيدر حسين آل طعمة

قالت منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك في تقريرها الشهري الجديد من مقرها في فينا، ونشره موقع BUSINESS DAY للأخبار الاقتصادية، وأطلعت عليه (المدى برس): إنها «مستعدة لإسناد وتوفير كميات النفط الخام المتوقع طلبها في السوق خلال هذا العام بعد تحقيق الانتعاش في الاقتصاد الدولي وزيادة استهلاك النفط»، موضحة أن «العراق، الذي **يعد ثاني أكبر عضو في المنظمة، سيلبي معظم الاحتياجات النفطية هذه وهو مؤشر لم يحققه العراق منذ العام ١٩٨٠».**

وأضافت الأوبك، وهي المنظمة المسؤولة عن تلبية ٤٠٪ من احتياجات النفط على المستوى العالمي، أن «أعضاءها الاثني عشر سيتطلب منهم إنتاج ما معدله ٢٩,٧ مليون برميل باليوم خلال هذا العام»، مشيرة إلى أنها «زيادة بمقدار ١٠٠ الف برميل باليوم عن توقعات الشهر الماضي».

وتابعت في تقريرها أن «الاقتصاد العالمي سيشهد تحسناً تدريجياً خلال عام ٢٠١٤ تقوده عملية تسارع بمعدل النمو تشهده الدول المتطورة مع تزايد بالطلب على النفط»، لافتة النظر إلى أن «هناك عاملاً حاسماً رئيساً لهذا الازدياد في الطلب على النفط عالمياً سيجسده تسارع الخطى في نمو القوى الاقتصادية الناشئة».

وبينت المنظمة أن «الاستهلاك العالمي للنفط سيزداد بمعدل ١,١٤ مليون برميل باليوم أو ما يعادل نسبة ١,٣٪ وهي زيادة تقدر بـ ٥٠ ألف برميل باليوم أكثر من تخمينات تقرير الشهر السابق للمنظمة».

وأكدت المنظمة أن «معدل إنتاج النفط العراقي لشهر شباط ازداد بمقدار ٤٠٠ ألف برميل يومياً ليصل معدل الإنتاج الكلي إلى ٣,٤ مليون برميل باليوم»، عادة إياه بأنه «الأعلى في العراق منذ أكثر من ٣٤ عاماً».

يشار إلى أنه وفقاً لمعلومات وكالة الطاقة الدولية (IEA) فإن الإنتاج الكلي من النفط الخام لدول الأوبك (OPEC) ازداد بمعدل ٢٥٨,٦٠٠ برميل يومياً خلال شهر شباط ليصل إلى ٣٠,١ مليون برميل وهو الأعلى منذ شهر آب الماضي حيث عوّض العراق النقص الحاصل في إنتاج ليبيا والسعودية.

وكان العراق أكد، في (٢٧ شباط ٢٠١٤)، سعيه زيادة صادراته النفطية خلال العام ٢٠١٤ الحالي لتصل إلى ٣,٤ مليون برميل يومياً، وفي حين أعرب عن تفاؤله بوقف «هدر» الغاز الطبيعي المصاحب لعمليات الإنتاج خلال العام ٢٠١٥ المقبل والاستفادة منه، وتوقع تحقيق الاكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية والتوقف عن استيرادها بحلول العام ٢٠٢٠.

وكانت وزارة النفط أكدت في (الـ٣١ من كانون الثاني ٢٠١٤) أن العراق سيصبح قريباً من «أهم» مصدِّري الطاقة بالعالم، وأنه سيصدر تسعة ملايين برميل بحلول عام ٢٠٢٠، وفي حين بينت أن منظمة أوبك أبدت إمكانية استيعاب أي زيادة في تصدير العراق والسعودية وليبيا، وعدت أن ذلك «سيحافظ على استقرار» أسعار النفط.

أهداف المركز

١- إيجاد وبناء الوعي الاستراتيجي الشمولي .

٢- إشاعة ثقافة وطريقة التفكير الاستراتيجي المعولم بين النخب المتصدية للعمل العام .

٣- إيجاد ثقافة ووعي التواصل مع كل ألوان وتيارات المجتمع .

٤- إيجاد جسور التقارب والتفاهم مع الآخرين، وإشاعة ثقافة احترام الآخر والتسامح معه .

٥- محاربة ثقافة التعصب وعدم احترام الآخر ولا سيما المعارض .

٦- إشاعة روح الشورى والديمقراطية .

٧- نبذ ثقافة العنف والإرهاب .

٨- تعميم ثقافة احترام حقوق الإنسان .

٩- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني .

الإصدارات المقترحة

١- النشرة الاستراتيجية اليومية.

٢- التقرير الاستراتيجي الأسبوعي.

٣- التقرير الاستراتيجي الشهري.

٤- (التقرير الاستراتيجي الفصلي) كل ثلاثة أشهر.

٥- التقرير الاستراتيجي السنوي.

٦- دراسات وأبحاث ومقالات مترجمة تتعلق بالعراق خاصة.

٧- كتب استراتيجية ملخّصة.

٨- كراسة المتابع الاستراتيجي التي تسلط الضوء على الموضوعات والأحداث العالمية الاستراتيجية الكبرى.

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء
التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء